

انتصر العلم المزيّف لأننا خلطنا بين الدين الثابت والعلم المتغير
فخرج لنا هذا الكوكتيل.

العلم والدين

يطلو للبعض النظر إلى القضايا العلمية بمنظار الدين وتأخذهم النشوة، حين يستطيعون جر العلم من المعمل إلى المسجد ويبدأون فى محاسبته بالنصوص الفقهية بدلاً من المعادلات الرياضية، وينسون فى غمرة هذا الحساب أن منهج العلم مختلف عن منهج الدين، وهذا لا يعيب كليهما ولا يعنى بالضرورة أن النقص كامن فى أحدهما، فالمقارنة لا محل لها ومحاولة صنع الأربيسك «العلمدينى» بتعشيق هذا فى ذاك محاولة محكوم عليها بالفشل مقدماً، فالعلم هو تساؤل دائم، أما الدين فيقين ثابت، العلم لا يعرف إلا علامات الاستفهام، والدين لا يمنح إلا نقاط الاجابة، كلمة السر فى العلم هى القلق أما فى الدين فهى الاطمئنان، هذا يشك وذاك يحسم.

كل القضايا العلمية المتعلقة، والتى تنتظر الإجابات الشرعية، لن تجد هذه الاجابات لسبب بسيط هو أن من عرضوها

منتظرين الاجابة، قد ضلوا الطريق فالإجابة تحت ميكروسكوب العالم وليست تحت عمامة الفقيه، ولنحاول أن نقوم برحلة عبر أحرش هذه العلاقة المعقدة، ما بين العلم والفقه، وأن نطل سريعا على عينة من هذه القضايا حتى نعرف كم هو مختلف منهج العلم عن منهج الدين، ولنعرف أيضاً أننا كثيراً ما نطرق الباب ونظلم منتظرين أن يجيب علينا أحد ويفتح لنا الباب، ولكننا فى النهاية نفاجأ بأننا قد طرقتنا الباب الخطأ فى الوقت الخطأ.

تقتضى الأمانة العلمية أن نعرض للقطات سريعة من تاريخ هذه العلاقة فى الغرب، والتي حسمت هناك منذ وقت طويل باقتناع الفريقيين بأن لكل منهما مجاله، فالقسيس هناك حدوده جدران الكنيسة لا يفتى فى العلم، والعالم هناك لا حدود لطموحه وليس مطلوباً منه منح صكوك الغفران، ومرجعنا السريع فى علاقة الدين بالعلم فى الغرب، هو الكتاب القيم والذي صدر منذ عدة أشهر عن دار الهلال، وهو من تأليف الفيلسوف «برتراند راسل» وترجمة د. رمسيس عوض تحت عنوان «الدين والعلم»، وفيه يعرض المؤلف لبعض المعارك، التي اشتعلت بين رجال الدين والعلم، والتي للأسف فى معظم الأحيان راح ضحيتها علماء قتلوا أو أحرقوا أو أجبروا على التوبة، ولكن كان ولا بد من هذا الثمن حتى تتطور الحضارة، وأعتقد أن سبب تقدمهم وتأخرنا فى هذا المجال، هو أننا لم ندفع ثمن العبور من بوابة الحضارة حتى هذه اللحظة.

الصراع بين الكتاب المقدس والعلم الحديث فى الغرب كان صراعاً محتدماً بين مرجعية النصوص وقوة ودقة الملاحظة والمشاهدة والتجربة، وأولى لقطات هذا الصراع هو نظرية دوران الأرض، وأول أبطاله هو كوبرنيكوس والذى قال عنه لوثر «إنه نصاب يحاول أن يبين أن الارض، هى التى تدور وليس السماوات أو الشمس والقمر»، وكان مصدر هذه التهمة هو الاستناد إلى بعض آيات الكتاب المقدس مثل الآية، التى تخبرنا بأن يوشع أمر الشمس وليس الأرض أن تقف فى مكانها، والآية رقم ١ من المزمور ٩٣ والتى تقول: «أيضا تثبتت المسكونة لا تتزعزع»، أما المصدر الخفى والحقيقى، هو خوف القساوسة والكهنة وغضبهم من أن إقصاء كوكب الأرض عن وضعه المركزى سيقضى الإنسان هو الآخر عن وضعه المميز فى الكون.

البطل الثانى فهو جاليليو، وتلسكوبه الذى جر عليه المتاعب وأضاف أربعة أجرام سماوية أخرى فوق السبعة، الذين آمن بهم القدماء فحدث الانزعاج والرفض؛ لأن هذا لا يستقيم مع إشارات الكتاب المقدس، لأن الاجرام السبعة هى الشمعدانات السبعة، التى تحدث عنها سفر الرؤيا، وكانت نتيجة هذا الهجوم ترقية قسيس دومنيكانى، بسبب موعظة ألقاها حول نص الكتاب المقدس القائل: «وأنتم يا سكان الجليل لماذا تقفون محمقين فى السماء؟»، ذهب منها إلى أن الهندسة رجس من الشيطان، وأنه ينبغى إستبعاد علماء الرياضة باعتبارهم مؤلفى كل الهرطقات ... ، وقد دخل علماء الجيولوجيا والاحياء فى جدل عنيف مع رجال

اللاهوت حول قصة سفينة نوح، وأتى استنبط منها اللاهوتيون أن كل الحيوانات الموجودة حالياً تنتمي إلى أنواع تمثلت فى الحياة فى سفينة نوح، وبذلك، فالأنواع ثابتة لا يطرأ عليها التغيير أو التبديل، وكان أى شك فى ذلك خاصة من علماء البيولوجيا المؤمنين بالتطور كفيلاً بالصاق تهمة الكفر، وجاء اكتشاف أمريكا ليحير اللاهوتيين فأمريكا كانت أبعد ما تكون عن الجبل، الذى وجدت عليه سفينة نوح، ومع ذلك فقد عثر فيها على حيوانات كثيرة، ليس لها وجود فى الأماكن التى تحتل مركزاً وسطاً، فكيف استطاعت هذه الحيوانات السفر إلى هذه الأماكن النائية؟!، وتلقى داروين معظم الهجوم حتى أنه وصف من قبل المتعصبين من رجال الدين بأنه الرسول الذى يدعو إلى عبادة القذارة» ...

بعد الفلك والجيولوجيا جاء الصراع مع علم الطب، والذى كان أكثر احتداماً و عنفاً، ففلسفة المرض عند رجال الدين القدامى، هو أنه عقاب من الله، وقد ذهب القديس أو غسطين إلى أن جميع أمراض المسيحيين ترجع إلى الشياطين وكان للقديسين منزلة كبيرة فى جلب الشفاء فعلى سبيل المثال، نجد أن الناس ظلوا لقرون كثيرة يعتقدون فى قدرة عظام القديسه روزاليا المحفوظة فى بليرمو بإيطاليا على شفاء الأمراض، ولكن عندما قام عالم تشريح دنيوى بفحص هذه العظام اكتشف أنها بقايا عظام ما عزر!! وقد أفلت هذا العالم لحسن الحظ من الحظر الذى كان قد أجرى على علم التشريح والذى اعتبره القساوسة مانعاً ضد بعث الأجسام من الموت، وامتدت الخز عبلات من الأمراض

الجسمية إلى الأمراض النفسية، والتي ارتبطت بالسكر اعتماداً على الآية ١٨ فى إصحاح ٢٢ من سفر الخروج والتي تقول: «ولا تدع ساحرة تعيش»، ومن الأشياء الطريفة فى تاريخ هذه المحظورات، والتي جعلنا نقول ما أشبه اليوم بالبارحة، وما أشبه أقوال القساوسة القدامى بأقوال الشعراوى الحالية، والذين قالوا ما يشبه قوله عن غسيل الكلى، إنه تأجيل لمشية الله، فقد وقفوا ضد تلقيح الجدوى لدرجة قيام قسيس إنجليكانى بنشر موعظة، جاء فيها أن قروح أيوب ترجع دون شك إلى أن الشيطان قام بتلقيحه، واشترك كثير من قساوسة اسكتلندا فى إعداد بيان جاء فيه أن التلقيح يعتبر «محاولة لإصابة حكم الله وتقديره بالارتباك»، وقال أحد القساوسة عن مرض الجدوى: «إذا كنا قد ابتلينا بمرض الجدوى، فإن ذلك يرجع إلى ما مارسناه من عريضة فى الشتاء الماضى، فقد انغمسنا فى شهوات الجسد لدرجة أثار غضب الله» !! وحتى التخدير واكتشافه، الذى انقذ البشرية من الألم وأتاح الفرصة لأعقد العمليات الجراحية أن تجرى فى أمان كامل، حتى هذا الاكتشاف لم ينج من تدخل رجال الدين، الذين اعترضوا حين حاول أحد الأطباء سنة ١٨٤٧ أن يستخدم التخدير فى حالات الولادة، وذكروا الآية ١٦ فى الإصحاح الثالث من سفر التكوين، والتي تقول: «بالوجع تلدين أولادك»..

قصدت أن أذكر بعضاً من الصراع بين رجال العلم ورجال الدين فى الغرب، كى أؤكد بأن الخلاف بينهما هنا فى الشرق، لا يرجع إلى طبيعة كامنة فى عقلا الشرقى أو

فى ديننا الاسلامى، ولكن الخلاف يرجع إلى ما قلته سابقاً عن الاختلاف بين طبيعة العلم وطبيعة الدين، وبأن أى خلط متعسف يؤدى بالقطع إلى مثل هذه المعارك، التى تؤخر وتعوق مسيرة التقدم... * والآن ندخل على المعارك، وهى كثيرة فى مجتمعنا الإسلامى، ولنبدأ بعلم الفلك والذى يتحكم فى كثير من طقوسنا الدينية كمواقيت الصلاة وصوم رمضان ورؤية هلال بداية الشهور الهجرية... الخ، وكلنا يعرف ويتوقع وها هو رمضان الماضى، قد أذرننا بأن مشكلة تحديد بداية الشهر، لم ولن تحسم، هل هى برؤية العين أم بحساب العلم الفلكى؟ وتظل البلاد الإسلامية أسيرة التخبط والانقسام.

الحمد لله أمتنا لا يفتصها الانقسام، فهى منقسمة أصلاً سياسياً واقتصادياً، ولكن الانقسام الدينى يأتى ليكمل الحلقة، ولكن المفاجأة أن ما نتحدث عنه من تحديد لبداية الشهور الهجرية، هو ترف شديد وأمنية حالمة بل ومستحيلة، لأنه لا بد من أن نعرف أنه يوجد من لا يعترفون ببديهية علم الفلك الأساسية من أصله، وهى أن الارض تدور حول الشمس، والتى أثبتها كوبرنيكوس وحوكم من أجلها جاليليو، حتى أصبحت من أساسيات المعرفة الإنسانية ككل وليس علم الفلك فقط، ولنقرأ سوياً فتوى الشيخ الإمام عبد العزيز باز حتى نحكم بأنفسنا.. يقول الشيخ الامام عبد العزيز بن باز، الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد فى المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٧٦: «القول بأن الشمس ثابتة وأن الأرض دائرة، هو قول

شنيع ومنكر، ومن قال بدوران الأرض وعدم جريان الشمس، فقد كفر وضل، ويجب أن يستتاب وإلا قتل كافراً ومرتداً، ويكون ماله فيئاً لبيت مال المسلمين»، ونأتى هنا إلى مسألة المنهج، التى تحدثنا عنها فى السابق، ونسأل إلى ماذا استند الشيخ بن باز فى فتواه.. هل استند إلى رأى أهل العلم وهم فى هذه الحالة علماء الفلك؟.. والواقع لا، فهؤلاء العلماء كفره، ولكنه استند إلى القرآن الكريم والأحاديث وكتب السلف الصالح، وهذا المنهج، الذى يلوى عنق النصوص لاستخراج الحقائق العلمية طالما هاجمه الكثيرون، حتى من بين علماء الدين أنفسهم، ولنراجع هجوم الدكتورة بنت شاطىء على التفسير العلمى للقرآن للدكتور مصطفى محمود، أما عن هذه الأدلة التى قدمها ابن باز فيما بعد سنة ١٩٨٢ فقد كانت كالتالى: «أولاً الدلالة على جريان الشمس والقمر، فقد استند ابن باز إلى بعض الآيات القرآنية مثل قوله تعالى: «وسخر الشمس والقمر كل يجرى لأجل مسمى»، «والشمس تجرى لمستقر لها»، «وسخر لكم الشمس والقمر دائيين»، «فلا أقسم برب المشارق والمغرب» ويقول ابن باز فى تفسيره: إن الجرى فى لغة العرب هو السير والانتقال من مكان إلى مكان، فالشمس جارية أى سائرة متنقلة من منزله، وأما ما استمده من الأحاديث الشريفة لإثبات صحة فتواه، فهو أن النبى صلى الله عليه وسلم قال يوماً: أتدرون أين تذهب هذه الشمس؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: إن هذه تجرى حتى تنتهى إلى مستقرها تحت العرش فتخر ساجدة، فلا تزال كذلك، حتى يقال لها: ارتفعى وارجعى حيث جئت... إلخ»، ثم يضيف الإمام

ابن باز بأن الشمس سقفا ليس بكروى، وإنما هو قبة ذات قوائم تحملها الملائكة، ثم يؤكد الإمام ابن باز أنه كان من جملة الناس، الذين شاهدوا بعينهم وأبصارهم سير الشمس وجريانها قبل أن يذهب بصره، وهو فى سن التاسعة عشر من عمره.

كانت هذه عينة من الأدلة على جريان الشمس والقمر، أما أدلة ثبوت الأرض، فقد جمعها ابن باز فى أولاً الآيات القرآنية مثل: «جعل لكم الأرض قراراً»، «جعل لكم الأرض مهاداً»، «الذى جعل لكم الأرض فراشا»، «وألقى فى الأرض رواسى أن تميد بكم» ومن تفسيراته: أن كون الأرض فراشا مشروط بكونها ساكنة؛ لأنها لو كانت متحركة لما كانت فراشا على الإطلاق، وثانياً: الأحاديث النبوية الشريفة ومنها الحديث الذى يقول: «لما خلق الله الأرض جعلت تميد فخلق الجبال عليها فاستقرت...» ومن هنا استخلص ابن باز أن الحديث النبوى، قد أثبت ثبوت الأرض، وبذلك اكتملت ملامح فتوى تكفير جاليليو وتلاميذه، والتي لم يتنازل عنها ابن باز حتى الآن ...

القضية العلمية الأخرى، التى تعرضت لخلافات فقهية شديدة، هى قضية «أطفال الأنابيب» والإخصاب الصناعى» وكان السؤال الذى أثار القلق هو متى تبدأ الحياة؟، وقد تعددت الإجابات على هذا السؤال الشرعى العويص، والذى إستغرق جدلاً لم يحسم حتى الآن، وكانت أكبر مظاهر هذا الجدل فى مؤتمرى «الإنجاب فى ضوء الإسلام» و«بداية الحياة الانسانية ونهايتها فى المفهوم الاسلامى» واللذين عقدا فى الكويت عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٥، وقد

انقسم الفقهاء فى مناقشتهم لموضوع بداية الحياة إلى ثلاث فرق؛ الفريق الأول يرى أن الحياة تبدأ من لحظة الإخصاب، ويعتمد على قوله تعالى: «خلقنا الانسان من نطفة» وأنه إذا أثبت أن المرأة حامل يحفظ حق جنينها الشرعى فى الميراث، والفريق الثانى يرى أن الحياة تبدأ بعد نفخ الروح، وذلك استناداً إلى الحديث الشريف، الذى يقول: «إن أحدكم يجمع خلقه فى بطن أمه أربعين يوماً، ثم علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع: أجله، ورزقه وشقى هو أم سعيد ثم ينفخ فيه الروح ... إلخ» ... ثم نصل إلى الفريق الثالث، الذى يحاول أن يوفق بين الرأيين، فيذهب إلى أن الحياة لا تبدأ منذ الاخصاب، وإنما لحظة «العلق» وهو التصاق البويضة الملقحة بجدار الرحم، وتأتى أهمية الإجابة على هذا السؤال من أنه بتبنى رأى فريق وتفضيله على رأى الفريق الآخر، تتأثر أبحاث أطفال الأنابيب وتتقلب من النقيض إلى النقيض، فمثلاً إذا تبيننا الرأى الأول، وهو أن الحياة تبدأ منذ لحظة التقاء الحيوان المنوى بالبويضة، فإن هذا يعنى أنه لا يمكن إجراء تجارب على البويضة الملقحة، التى هى عمار أبحاث أطفال الأنابيب وتتوالى الأسئلة، التى بلا إجابة مثل ما الذى يمكن أن نفعله بالأجنة، التى تم تجميدها؟، وماذا نفعل فى البويضات الملقحة الفائضة؟ وهل يحق للزوجة، التى توفى زوجها أن يزرع فى رحمها بويضتها الملقحة بمنى زوجها المتوفى؟ وهذه المسألة الأخيرة بالذات رفضها الشرع، لأنه يرى أنه بمجرد وفاة الزوج تنتهى العلاقة الزوجية، وبالتالي يعتبر الزوج المتوفى أجنبياً،

ومثل هذه القضية عشرات القضايا المماثلة فى صعوبتها،
والتي أثارها قضية أطفال الأنابيب، التي جرّت الفقهاء إلى
سباق محموم، اتضح أنه فخ ملىء بالآلاف الألغاز والمتاهات..

إذا كان سؤال؛ متى تبدأ الحياة هو الذى أثار الجدل
واللغط فى قضية أطفال الأنابيب، فإن سؤال متى تنتهى الحياة
أو ما هو الموت الشرعى؟ هو السؤال، الذى عطل قضية نقل
الأعضاء وزرعها من حديثى الوفاة حتى هذه اللحظة؟! أما
ما هى الفتاوى التي أجهضت قانون زرع الأعضاء، فأكثرها
شهرة وتأثيراً فتوى الشيخ الشعراوى بعدم جواز نقل الأعضاء
الأممية من إنسان لإنسان، على اعتبار أن الأعضاء ملك لله، ولا
يجوز للإنسان أن يتصرف فيما لا يملكه، أما الفتوى الرسمية،
التي أعطت ثقلاً لفتوى الشعراوى، فقد كانت فتوى شيخ
الأزهر السابق، الشيخ جاد الحق على جاد الحق، والتي نشرتها
جريدة اللواء الإسلامى فى ٦ مايو ١٩٩٣، والتي تقول: «الموت
علامته سكوت الأعضاء وهمودها، ويؤكد هذا أن الله أمر عباده
ألا يأكلوا من الذبيحة أو يقطعوا شيئاً من أعضائها أو يتعجلوا
بالسلخ، قبل أن تموت بالذبح، فإذا كان الله قد أمر بعدم قطع
شئ من البهيمة قبل أن تموت وتبرد حركتها، فأولى بذلك
الإنسان، الذى كرمه الله حيا وميتاً، إن الموت الذى تنبئ عليه
الأحكام الشرعية، لا يتحقق إلا بمفارقة الروح للجسد، وبهذه
المفارقة تتوقف جميع أجهزة الجسد وتنتهى مظاهر الحياة من
تنفس ونبض وتماسك عضلات وغير ذلك، وانتهى فضيلته إلى

أنه «يعتبر قتلا لهذه النفس قطع أى جزء من جسد المريض المحتضر، قبل التيقن من موته بتلك العلامات الشرعية».

مما هو معروف أنه مع هذه العلامات الشرعية، التى ذكرها شيخ الأزهر السابق، ستفشل أى عملية لزراعة الأعضاء حتما؛ لأنها تتطلب أن يكون القلب نابضا فى معظم هذه العمليات، وما زالت هذه الفتاوى هى صاحبة الصوت الأعلى برغم الفتاوى المبيحة، مثل: فتوى شيخ الأزهر الحالى والمفتى السابق د. سيد طنطاوى، وأيضا فتوى الشيخ يوسف القرضاوى..

القضية الأخرى، وهى قضية مرضى «الترانسكس» أو الخنثى النفسية، التى نعرض فيه للأدلة الشرعية، التى اعتمد عليها الفقهاء فى منع إجراء عمليات تحويل الجنس، وأهم هذه الأدلة هو الحديث الشريف، والذى رواه البخارى عن ابن عباس قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء».. وحديث آخر هو: «لعن النبى صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال» وحديث ثالث يقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجوا المخنثين من بيوتكم»... وقد امتنع جراحو التجميل، وجرمت نقابة الأطباء هذه العمليات بناء على ما سبق استنتاجه من الأحاديث، بعد أن كانت مثل هذه العمليات تجرى فى مصر وبمنتهى السهولة، وبدون أى قلق أو ضجة أو إدانة وتجريم؛ لأن المسألة طبييا هى جسد يعلن عن نفسه بأنه ذكر ومخ يلح عليه أنت أنتى، وهنا لا حل بعد فشل العلاج النفسى الكامل إلا الجراحة.

أما أكثر القضايا العلمية إثارة وسخونة وجدلاً، فهي قضية الختان، والتي ازدادت حدة المناقشات حولها في الآونة الأخيرة، وخاصة بعد فيلم السي. إن. إن الشهير، والذي تحركت وزارة الصحة بعده، وبناء على اضطراب اجتماعي وحيرة اكتنفت جميع الطبقات فطلبت رسمياً من فضيلة المفتي السابق د. طنطاوى إصدار فتوى رسمية لحسم قضية الختان، حتى تتمكن الوزارة من إعداد مشروع قانون ينظم أو يمنع هذه العملية، بما لا يتعارض مع الشريعة أعلن فضيلته هذه الفتوى، التي قال فيها: «عن ختان الإناث لم يرد بشأنه حديث، يحتج به وإنما وردت آثار، حكم المحققون عليها بالضعف ومنها حديث «الختان سنة للرجال مكرمة للنساء»، وحديث لا تنهكى فإن ذلك أحظى للمرأة وأحب للرجل» وقد ذكر هذه الأحاديث جميعها الإمام الشوكاني في كتابه «نيل الأوطار»، وحكم عليها بالضعف، وذكر قول الامام ابن المنذر: «ليس في الختان خبر يرجع إليه ولا سنة تتبع، وهكذا فإن جميع أحاديث ختان المرأة ضعيفة معلولة مخدوشة، لا يصح الاحتجاج بها»، ثم يضيف فضيلته: إن من الأدلة على أنه عادة، وليس سنة أن معظم الدول الإسلامية، التي تزخر بالعلماء والفقهاء، لا تلتزم بالختان، ولكن هل انتهت المسألة عند هذا الحد؟، الواقع أن شيخ الأزهر السابق جاد الحق، لم يدع الفرصة تمر وخرج على الجميع بفتوى مفاجئة، يقرر فيها أن ختان الإناث من شعائر الإسلام، وأن تركه يوجب القتال، وأن عدم ختان البنات يؤدي بهن إلى الانحراف، وأنه لا يجوز ترك الفصل في القضية

للأطباء؛ لأن الطب يقوم على العلم والعلم متغير، وأدت هذه الفتوى المفزعة بالدكتور على عبد الفتاح وزير الصحة السابق إلى التراجع عن القرار، الذى كان يعد له بمنع ختان الإناث تماماً، حتى فى المستشفيات، إلى أن تولى الدكتور سلام وزارة الصحة، وأصدر قراره الحاسم بالمنع، والذى جعل بعض الأطباء وعلى رأسهم د. منير فوزى، يرفعون قضية يطالبون فيها بمنع هذا القرار، ودفع أيضاً بعضو فى مجلس الشعب لأن ينادى بإصدار قانون يبيح ختان الإناث، وكان الطرفان الطبيب وعضو مجلس الشعب مستندين إلى فتوى شيخ الأزهر السابقة.

هكذا تتداخل المسائل وتتشابك القضايا، وتتعدد الاستنتاجات والقرارات، وللأسف فإن هذا التداخل والتعدد والتشابك والاضطراب يؤذى العلم والدين على السواء، فيقف العلم مكتوف الأيدي مكبلاً مشلولاً، تنقصه الجرأة والمبادرة، يعانى من الخوف ومن سطوة العادات والتقاليد والأحكام الأخلاقية، وفى المقابل يوضع الدين فى مكان غير مكانه وينزل من عليائه وقديسيته ليطالب بالتحكيم فى قضايا علمية يضار منها بسطاء الناس، والذين للأسف يغضبون من الأحكام الفقهية ويعاملونها على أنها هى الدين، فيتهمونه بما ليس فيه، وبما ليس مطلوباً منه، وبهذا المنطق يحدث التصادم بدلاً من التكامل، ويحدث الشقاق بدلاً من الوفاق، والخاسر فى النهاية هو الإنسان، الذى هو فى الحقيقة الهدف والغاية للدين والعلم.

بعد أن عرفنا كيف تنعكس ظلال الخلافات الفقهية على مسار العلم؟، وكيف أن العلم له مجال ومنهج، والدين له مجال ومنهج آخر؟، وأن وصف عالم بيولوجي أو فيزيائي أو كيميائي، متدين، ليست مستحيلة مثل وصف أبيض أسود أو طويل قصير، فالتدين لا يتناقض، على الإطلاق، مع المنهج والتفكير العلمي، ولكن ما هو التفكير العلمي؟، هذا ما سنتعرف عليه لاحقاً.